محليات

رئيس الاتحاد العام للفلاحين لـ«الوطن»:

سنقف إلى جانب الفلاح في وجه الحكومة

حاوره محمود الصالح

أكثر من مليون فلاح منهم ١٠٠ ألف فلاحة ينضوون تحت خيمة المنظمة الفلاحية في البلاد ويعملون على استثمار ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعة ليقدموا الغذاء والكساء والمواد الأولية لصناعتنا. بعد مرور ست سنوات على هذه الأزمة التي تعصف في البلاد، أين هؤلاء الشريحة الكبرى التي تشكل النسبة الأكبر في المجتمع السوري، أسئلة عديدة تطرح حول الدور الذي قامت به هذه الشريحة الاجتماعية خلال الأزمة، وكذلك عن معاناتها بسبب خروج جزء كبير من الريف السوري من السيطرة الرسمية.

مجموعة من الأسئلة توجهنا بها إلى رئيس الاتحاد العام للفلاحين في البلاد أحمد صالح الإبراهيم الذي تولى لتوه هذه المهمة.

فلاحونا وطنيون

• أين المنظمة الفلاحية في هذه الأزمة؟

أنت تعلم أن المحافظات الشرقية والوسطى والجنوبية وخصوصاً الريف كان تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة وأغلب كوادرنا من الريف ودورها أصبح ضعيفاً في هذه الأزمة بسبب الأحداث التي تعرضت لها البلاد. قام الإرهابيون بالضغط على الفلاحين بشكل كبير. ولم يغادر الفلاح مصدر رزقه وأرضه ولو أجرينا أي مقارنة بين الفلاحين الواقعين تحت سيطرة المجموعات المسلحة وبين الفلاحين في المناطق الآمنة لوجدنا أنه ليس هناك فارق وقد يكون الفلاحون الذين يرزحون تحت نير هذه العصابات هم أكثر وطنية من باقي الفلاحين لأنهم عانوا ما عانوه من ظلم حيث كانت هذه العصابات تأخذ إتاوات من هؤلاء الفلاحين من دون أن تقدم لهم أي شيء، أما الدولة فتوفر مياه الري للفلاح بقيمة ٢٥٠٠ ليرة للهكتار سنوياً. يفرضون إتاوات على المحاصيل وعلى الزيتون وعلى كل موارد الفلاحين، وكانت هذه الإتاوات ظالمة. كما أن الفلاح في هذه المناطق عاش حياة مختلفة عما كانت عليه قبل الأزمة حيث كان الفلاح يسوّق إنتاجه إلى مراكز الدولة والمصارف تقدم كل مستلزمات الإنتاج للفلاحين. الآن لا يحصلون على شيء في مناطق المجموعات الإرهابية.

نحن علينا كمنظمة فلاحية أن نبحث في إعادة تأهيل الفلاح لأن العنصر البشري هو الأهم.

بعد مرور ٦ سنوات من عمر الأزمة هناك أبناء الفلاحين لم يتلقوا التعليم خلال هذه الفترة. هؤلاء الأطفال تلقوا بشكل إجباري خارج عن إرادتهم أفكاراً ليست من أفكارنا وتسممت عقولهم.

لذلك يجب علينا أن نعيد تأهيل الفلاح وأبناء الفلاحين ونقيم دورات اختصاصية ونفسية من أجل إعادة الفلاح وعائلته إلى حضن الوطن. لأنهم الشريحة الأكبر في المجتمع. ونحن لدينا مكتب اسمه مكتب التأهيل والتدريب إذا لم يقم بهذه الأعمال فماذا سيفعل إذاً؟ يجب علينا إعادة تأهيل الفلاحين وتقديم كل عون لهم بعد معاناتهم من الإرهاب.

لسنا ظلاً للحكومة

• هناك فجوة بين جناحي الزراعة الوزارة والمنظمة الفلاحية ما أسباب هذه الفجوة وكيف يمكن تجاوزها؟

أنت طلبت مني أن تكون الأجوبة شفافة وواضحة، لذلك سأتحدث بمنتهى الشفافية: المنظمات في كل العالم دورها أن تكون وسائل ضاغطة على الحكومات من أجل تحقيق مصالح الأفراد المنتسبين إليها هذه هي مهمتنا لكن هذه المهمات تكون في زمن السلم وليس في الحرب.

في أيام السلم هذه المهمة وإذا لم نكن كذلك لا داعي لوجودنا تكفي وزارة الزراعة لحل مشاكل الفلاحين، لكن الآن ونحن في حالة الحرب هل من المفترض أن نبقى على النهج نفسه أو علينا أن نغير نهجنا؟ نحن مع تحقيق مصلحة الفلاح إلى أقصى درجة ونطالب بمصالح الفلاحين ولن نضيع أي وقت في سبيل الدفاع عن الفلاح لكن الآن هناك مصلحة عليا هي مصلحة الوطن، نحن وضعنا بمجرد تولينا هذه المهمة أن تكون مصلحة الوطن هي في الأولوية ثم مصلحة الفلاح ثم مصلحة المنظمة الفلاحية. لكن عندما نحقق مصلحة الفلاح ألا تتحقق مصلحة الوطن؟

نحن نرى أن مصلحة الوطن تتحقق عندما تتحقق مصالح الفلاحين نحن نترجم مقولة السيد الرئيس بشار الأسد عندما قال: عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير.

قد يكون هناك اختلاف في وجهات النظر في سياستنا مع الحكومة. نحن اتفقنا في المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين أن نكون نحن والحكومة من أجل مصلحة الوطن، ومصلحة الفلاح ليس من الضرورة أن أجابه الشخص حتى آخذ حقي يمكن أن أتفاهم معه على حل. لذلك سياستنا مع الحكومة هي سياسة التكامل بيننا وبين الحكومة، ولكن عندما تتعارض سياسة الحكومة مع مصلحة الفلاح سنقف إلى جانب الفلاح في وجه الحكومة ولن نكون ظلاً للحكومة، نقف بوجهها لكن ليس بأسلوب صدامي.

عدنا إلى نقطة الصفر

• ما الدور المنتظر للمنظمة في مرحلة إعادة الإعمار؟

نحن بلد زراعي ولن نكون بلداً صناعياً، على الرغم من وجود صناعة وتجارة ولكن الأساس هو الزراعة لأنها توفر المواد اللازمة للصناعة، والحقيقة أن سورية تمتلك مناخاً تتوافر فيه كل الشروط ابتداء من المناخ الساحلي والجبلي والمعتدل والصحراوي. ولدينا كل أنواع الزراعة، لذلك سورية غنية بكل أنواع الزراعة ونحن حققنا الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة قبل هذه الأزمة. لدينا العقول البشرية ولدينا زند الفلاح الذي سيتكامل في الزراعة.

نحن لدينا خطط طموحة في المرحلة القادمة ولدينا رؤى للتعامل مع هيئات المجتمع المدني وكذلك التعاون مع القطاع العام لأنه ضمانة أساسية للبلاد. وسنعمل على برنامج التشاركية بما يحقق مصلحة الفلاح والبلاد. وهناك إمكانية للعمل على تسويق المنتجات الزراعية. وستكون هناك مشاريع على الواقع قريباً جداً، وسنعمل على إعادة الحياة إلى شركة فيحاء الشام التي توقفت منذ فترة وهذه الشركة التي كانت تعمل في توضيب الخضر والفواكه والآن سنعمل على إعادة العمل فيها وفق صيغة جديدة يمكن أن نتشارك مع التجارة الداخلية في هذا الجانب. الحقيقة أن هناك فرقاً كبيراً بين أسعار المنتجات الزراعية في مرحلة الإنتاج والاستهلاك. والخاسر دائماً هما الفلاح والمستهلك والرابح الأساسي من يعمل في الحلقة الوسيطة بينهما. هناك للأسف تراجع كبير في الإنتاج الزراعي خلال الأزمة فقد كان إنتاجنا من القمح ٣٨٥٨ ألف طن والآن أصبح ١٧٢٦ ألف طن ومن القطن ٦٧٢ ألف طن واليوم ٦٦ ألف طن وتراجع إنتاج الشوندر السكري من ١٨٠٥ آلاف طن إلى ٢٢ ألف طن والخضار من ٩٨٨٨ ألف طن إلى ٧٧٩٨ ألف طن.

> لا أدعي عدم وجود فساد في الفلاحين

عودة القروض

• ما رؤية المنظمة لعودة الإنتاج في المناطق الآمنة؟

لن أغير طريقتي في الصراحة والشفافية، إذا أردنا أن نعود بالإنتاج يجب أن نوفر للفلاح مستلزمات الإنتاج حتى نطالبه بدوره الأساسي. اليوم الأسمدة غير متوافرة والمحروقات قليلة وكذلك البذار لذلك يجب أن نوفر كل هذه المستلزمات.

أعتقد أن الأسمدة ستتوافر بعد فترة من خلال الاستيراد وكذلك سيتم تأمين الأعلاف، وهناك قروض متعثرة وأنا مع تحصيل هذه الديون عندما يكون الفلاح قادراً على السداد. اليوم نحن ننسق لتحصيل الديون وإعادة الإقراض كل ذلك من خلال خطة مع المصرف الزراعي الذي وجد من أجل الفلاحين، سنعتمد على القروض القصيرة التي يمكن للفلاح أن يسددها ولا ترهق المصرف الزراعي.

دور جديد للمنظمة

• ماذا تريد المنظمة الفلاحية من الحكومة؟

نريد من الحكومة أن يكون دورها أساسياً في دعم الزراعة وأن تعلم أن بلدنا بلد زراعي ويجب أن يلقى هذا القطاع كل الدعم. نحن مع دعم كل القطاعات. لكن لا يجوز أن يأخذ شخص مئات الملايين لإقامة معمل ولا يقوم به. هذا الإجراء غير صحيح لأن هذه الأموال لو قدمت للفلاحين لاستطعنا أن نوفر إنتاجاً زراعياً كبيراً.

لماذا حتى الآن تصدر إنتاجنا الزراعي من دون تصنيع أو توضيب. نحن سنقوم بالعمل على توضيب الإنتاج الزراعي وتسويقه داخلياً وخارجياً، حيث سنقوم بالشراء المباشر من الفلاح وبيعه للمستهلك لردم الهوة بين المنتج والمستهلك. نحن لدينا جمعيات تسويقية على مستوى القطر يجب أن يتم تفعيلها.

مليون فلاح

• كم عدد أعضاء المنظمة في سورية؟

عدد الفلاحين (١٠٤١٣٩٧) منهم (١٠٠١٢٩) فلاحة وعدد الجمعيات (٥٦٨٥) جمعية فلاحية متعددة الأغراض ومتخصصة. وعن أعداد الفلاحين الذين تم فصلهم من المنظمة خلال الأزمة هناك ٢٣٠٧٥ فلاحاً منهم ٣١٨٥ فلاحة.

خافوا من المساءلة

• ما أبرز ملاحظاتك على المرحلة السابقة؟

المنظمة لا تعمل بالعقل الفردي وإذا لم يكن العمل مؤسساتيا لن تنجح. نحن الآن انتهجنا كي يكون عملنا مؤسساتيا، اليوم كل عضو مكتب تنفيذي هو رئيس اتحاد في مجال مكتبه ووضعنا خطة لتحقيق هذا التوجه.

يجب أن نكون أهلاً لهذه المهمة، ولكل إنسان رؤية معينة وقد أكون على صواب أو على خطأ ولكن المهم أن نعمل بضمير ولمصلحة الوطن والفلاح، الزملاء في السابق كانت لهم رؤيتهم ولنا رؤيتنا صحيح نختلف في هذه الرؤية. هم آثروا ألا يدخلوا في أي مشروع خوفاً من المساءلة. نحن سنعمل وليسألنا من يشاء، هم ابتعدوا عن إقامة مشاريع وكان يجب أن يقوموا بها وابتعدوا عن ذلك خوفاً من الجهات المعنية.

قاوموا الإرهاب

• لماذا عجزت القواعد الأساسية (الجمعيات والروابط الفلاحية) عن حماية مكتسباتها؟

الحقيقة أصبحت معروفة للقاصي والداني أن الإرهابيين جاؤوا لتدمير البنى التحتية في البلاد وأول ما فعلوه نهبوا ودمروا المكاتب الفلاحية، أخذوا المستودعات ومحطات الضخ.

هناك رئيس جمعية فلاحية في ريف حلب عمره ٦٢ سنة وقف في وجههم ومنعهم من أخذ مستودع الجمعية، فقاموا بوضع المتفجرات تحت المستودع وخيروه بين تركه أو تفجيره. كثير من الفلاحين استشهدوا من أجل حماية هذه الممتلكات وهناك فلاحون سجنوا لأشهر فقط لأنهم دافعوا عن الممتلكات العامة.

دور في عودة الاستقرار

• كيف يمكن أن نعيد تأهيل هذه القواعد التنظيمية للمنظمة للفلاحين ونقضي على الفساد فيها؟

نحن الآن نعمل على إعادة السكان إلى قراهم ورئيس الجمعية هو عضو في اللجان التي تعمل على إعادة الأهالي، ونعمل على إعادة العمل في الجمعيات من خلال تشكيل مجالس إدارة وتفعيل العمل التعاوني في المناطق المحررة لتعود المنظمة الفلاحية إلى ممارسة دورها بشكل كامل، أنا لا أدعي عدم وجود فساد في المنظمة الفلاحية لكنه ليس كما يقال. نحن قمنا بإعفاء كل من قام بأفعال تنافي أهداف المنظمة الفلاحية وتم طرد العضو في حال الخروج عن الأهداف الوطنية.

إعادة المرأة لدورها

• ما إستراتيجية المنظمة الفلاحية في جميع المجالات؟

نحن نستعد للعمل في المرحلة القادمة بالاعتماد على أمور كثيرة وبشكل خاص في تفعيل دور المرأة الريفية التي سنعطيها ما تستحق من دور تنموي كبير ونحن نعلم أن المرأة تعمل أكثر من الرجل في ريفنا، نريد أن نوفر للمرأة مشاريع تنموية صغيرة ونشجع دور المرأة الريفية بالتعاون مع جميع الجهات المعنية ونحن بحاجة إلى توسيع علاقتنا مع الجميع لنستفيد من هذه العلاقات لتطوير الواقع الفلاحي، عندما نبني أسرة جيدة سيبنى الوطن، سيكون رئيس الجمعية الفلاحية ممثلاً لدى الجهات المعنية في الريف لتطوير هذا الريف وتوفير مستلزماته، وسنعمل على تحقيق علاقات أوسع خارج البلاد وخاصة مع الدول الصديقة وبدأنا بشكل فعلي في ذلك وهناك خطوات قادمة في هذا الجانب.

> ٥ مليارات ليرة الخسائر المباشرة للمنظمة الفلاحية وآلاف المشاريع خرجت من الاستثمار

> إبراهيم: لسنا ظلا للحكومة وسنواجهها إذا اقتضى الأمر بأسلوب غير صدامي

> سنتخلى عن مهمتنا قبل انتهاء الدورة الانتخابية إذا لم نقدم شيئاً للفلاح

> نستعد لمشروع تسويق المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك

> تفعيل دور المرأة الريفية في الريف لأنها الركن الأساسي في العملية الزراعية

الحزوري: تجاوزات ذات طابع قانوني تم تخريجها من أشخاص تمرسوا بارتكاب الفساد

حماة- محمد أحمد خبازي

أداء مجلس مدينة حماة لم يكن جيداً خلال الفترة الماضية على مختلف الصعد، ولم يواكب توجيهات وتعليمات المحافظ الذي أبدى انزعاجه من أداء المجلس المنحاز لمصالحه الشخصية لا لمصلحة المدينة ومواطنيها والقاطنين فيها.

الأمر الذي دفع محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري إلى عقد اجتماع استثنائي انتقد خلاله أداء أعضاء المجلس ومكتبه التنفيذي غير المرضي الذي لا يواكب الحد الأدنى من الاحتياجات التنموية والخدمية الملحة لأبناء وسكان المدينة.

وطالب الحزوري من المكتب التنفيذي تعديل بوصلته الحالية باتجاه المواطنين والعمل على تحقيق مصلحتهم، وكل ما فيه المصلحة العامة والمصلحة الوطنية في ضوء ما يشوب أداءه من ملاحظات وتقصير وتجاوزات تصب في مصلحتهم الشخصية بعيداً عن المصلحة العامة.

وقال المحافظ: إن التجاوزات المرتكبة ذات طابع قانوني بالشكل وذات طابع شخصي بالمضمون وتم تخريجها من أشخاص تمرسوا ارتكاب ممارسات الفساد، وأي عضو في المجلس يثبت ارتكابه مخالفات أو تجاوزات سيكون تحت طائلة المسؤولية وسيتم فرض أشد العقوبات بحقه.

وكان المحافظ قد تفقد أسواق الطويل والنحاسين والدباغة والمرابط واطلع على واقع النظافة فيها والإجراءات المتخذة من مجلس المدينة لتأمين مخصصات الخبز والمحروقات للمواطنين قاطني هذه الأحياء، والتدابير المتخذة في مجال الحفاظ على المعالم التراثية والأثرية لهذه الأسواق وصيانة مرافقها لأنها تشكل أحد رموز مدينة حماة القديمة ومكون من مكونات هويتها الحضارية.

واستمع إلى شكوى الأهالي من القائمين على فرن النحاسين الذي كان مغلقاً بالفترة الماضية والذي يعمل حالياً بشكل مخالف لتعليمات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة فترة تشغيله الممتدة من بعد العصر وحتى الليل.

وكلف المحافظ مدير التجارة الداخلية متابعة هذا الموضوع وحله إضافة إلى جميع القضايا الأخرى المتعلقة بتوزيع مادة الغاز المنزلي والتدقيق في عمل مرخصي وموزعي الغاز ومدى التزامهم بالتعليمات واللوائح كمسك سجل نظامي والتواصل مع عينات من المواطنين للتأكد من حصولهم على الغاز وفق الكميات والفترات الزمنية المحددة.

وشملت جولة المحافظ مدارس عائشة وأحمد مسلم سلامة وخولة بنت الأزور التي تبين أن العملية التعليمية فيها تجري بشكل جيد باستثناء مدرسة أحمد مسلم سلامة التي تعاني سوء السبورات الصفية حيث أوعز الدكتور الحزوري لمديرية التربية بالعمل فوراً على تأمين ١٨ سبورة بيضاء لها.

كما وجه المحافظ مجلس مدينة حماة بمعاقبة المشرف على النظافة في حي تل الدباغة لسوء واقع النظافة في الحي والسوق، وأوعز لمجلس المدينة بتحسين الواقع الخدمي في حي كازو بشكل عام في ظل ما يعانيه الحي من سوء في الخدمات وترد في واقع النظافة ووضع المدارس والنقل الداخلي، وإلى شركة الصرف الصحي بالعمل فوراً على الكشف وإعداد الدراسة لتنفيذ خط صرف صحي يخدم الحي كما وجه بصيانة الطرق في الحي نظراً لوضعها السيئ.

هل الدراسات العليا... عليا فعلاً؟!

طلاب: علاقات شخصية تحكم الإشراف.. وأساتذة لا يشرفون إلا على الطالبات!

نائب رئيس الجامعة لـ«الوطن»: لن نتردد في اعتماد أي ماجستير جديد.. وما حدث في «الحقوق» سوء فهم!

فادي بك الشريف

معاناة كبيرة يعيشها طلاب الدراسات العليا المؤهلون لنيل درجة الماجستير والدكتوراه بجامعة دمشق، ترتبط بالتصرفات غير المتعاونة من قبل عدد من عمداء كليات الجامعة، حسب ما يؤكده عدد من الطلاب لصحيفة «الوطن»، حتى وصل الأمر إلى مرحلة تجاهل تنفيذ توجيهات رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس بضرورة زيادة الإشراف من الأساتذة في الجامعات لعدد رسائل الماجستير والدكتوراه بهدف حصول أكبر عدد من الطلاب على فرصة إكمال تحصيلهم العلمي، حتى ضاع الطالب بين مطرقة رئاسة الجامعة وسندان وزارة التعليم العالي.

وقال الطلاب: إرهاق كبير نتكبده فيما يخص موضوع المراقبات الامتحانية، حيث يفرض على كل طالب دراسات عليا إنجاز عدد من المراقبات يقدر بـ١٠ جلسات في التعليم النظامي ومثلها في التعليم المفتوح، مع اتخاذ العقوبة بحق المخالفين وعدم الملتزمين بموضوع المراقبات على امتحان السنوات الأولى، ما يؤدي إلى ابتعاد الطالب عن مهمة الدراسة والتحضير لرسالة البحث العلمي.

وأشار الطلاب إلى أن العلاقة الشخصية تلعب دوراً كبيراً في موضوع الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، كما أنه في بعض الكليات أساتذة مقررات يشرفون «فقط» على الطالبات، والبعض يرفض الإشراف على الرسائل رغم توافر المشرفين، والسبب بحسب الطلاب «علاقات شخصية»!! إضافة إلى قلة المراجع في المكتبات والصعوبات التي يتعرض لها الطلاب في الحصول على المراجع، والاستفادة من المكتبات.

شكاوى متواصلة تتضمن عدم تقدير وضع طلاب الدراسات العليا، وقيام عدد من العمداء بالتضييق على الطلاب وإرهاقهم وعدم التنسيق اللازم قبل الامتحانات بتحديد مواعيد جلسات تتناسب مع وضع طالب الدراسات العليا، إضافة إلى مزاجية بعض أساتذة المقررات في موضوع المراقبات والإشراف على الرسائل، مع استغراب الكثير من الطلاب بأنه رغم مشاق السفر للمكلفين بالمراقبات التي يتكبدها الطلاب من المحافظات الأخرى، يفاجؤون بعبارة «مانا بحاجة إلكم هلأ».

وفي السياق نفسه توعد عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي طلاب الماجستير والدراسات العليا بما فيهم طلاب التأهيل والتخصص الذين لم يلتزموا في امتحانات التعليم المفتوح (برنامج الدراسات القانونية) الفصل الأول من العام الدراسي بسبب انشغالهم بالتحضير إلى الدورة الإضافية في مرحلتي الدراسات العليا والتأهيل والتخصص، بإحالتهم إلى لجنة الانضباط واقتراح أشد العقوبات بحقهم وذلك في حال عدم اشتراكهم فعلاً في امتحانات الدورة الإضافية المقررة لطلاب الدراسات العليا المستنفدين.

وبناءً على طلب عمادة كلية الحقوق أصدرت رئاسة جامعة دمشق قراراً بالسماح لطلاب الدراسات العليا المستنفدين لأول مرة بالتقدم إلى الدورة الإضافية، الأمر الذي يعتبر مخالفاً لنص مرسوم السيد الرئيس حول الدورة الإضافية للمستنفدين من طلاب الدراسات العليا، ما دفع وزارة التعليم العالي إلى التدخل وإصدار قرار فاجأ الطلاب قبل الامتحان بأسبوع يقضي بعدم السماح لهم بالتقدم للامتحانات ما ضيع جهودهم المبذولة في التحضير للامتحان وتبخر أحلامهم نتيجة سوء تنسيق بين وزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة دمشق.

وحول هذا الموضوع، بين نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دمشق الدكتور محمد غريب في تصريح لـ«لوطن» أنه تم قبول ٥ آلاف و٧٢٥ طالب دراسات عليا هذا العام بزيادة ١٢٪ عن العام الماضي، ليصل عدد طلاب الماجستير والدكتوراه إلى ما يقرب من ١٥ ألف طالب وطالب، كما يوجد ألفا عضو هيئة تدريسية.

وعن العلاقات الشخصية التي تربط الإشراف على الرسائل، قال غريب إن جامعة دمشق تحكم على مدى التزام الطلاب بشروط إنجاز الرسالة، مضيفاً: إن أي اختيار من الأستاذ المشرف لنوعية معينة، سواء طلاب أم طالبات، فهو مرتبط بحالات فردية لا يمكن تعميمها على كل الجامعات، مشيراً إلى أنه في حال ورود أي شكاوى من الطلاب تتم متابعتها مع رصد مسوغات وأسباب اختيار بعض الطلاب لأستاذ مقرر دونما غيره.

وأوضح نائب رئيس الجامعة أنه لا مانع من زيادة الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه في حال كان هناك ضرورة من ذلك، كما أنه يمكن رفع مقترح من جامعة دمشق إلى مجلس التعليم العالي بدراسة الموضوع ومسوغاته.

لافتاً إلى أن جامعة دمشق لا تتردد في إضافة أي برنامج ماجستير جديد شرط أن تتوافر له البنى التحتية والمخابر والهيئة التدريسية ومختلف المستلزمات.

وبالنسبة لما حدث في كلية الحقوق ومخالفة ما نص عليه المرسوم، فقد أرجع الدكتور غريب أسبابه إلى سوء فهم من عمادة كلية الحقوق، مبيناً أنه تمت معالجة الموضوع على الفور، وإقرار السماح لطلاب الدراسات العليا المستنفدين التقدم للدورة الإضافية خلال الشهر التاسع هذا العام.

> ١٥ ألف طالب دراسات عليا في دمشق وألفا عضو هيئة تدريسية